

قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩

بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل في شأن إنشاء الجامعات التكنولوجية وتنظيمها بأحكام القانون المرافق .
وتسرى أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لم يرد
في شأنه نص في القانون المرافق .

ويجوز إنشاء جامعات خاصة أو أهلية تكنولوجية وفقاً لأحكام قانون الجامعات
الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وذلك لمنح الشهادات والدرجات
العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

يجوز نقل تبعية الكليات التكنولوجية والكليات التابعة للمجمعات التكنولوجية
التي تتبع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء ، والمنشأة قبل العمل بأحكام هذا القانون
إلى إحدى الجامعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام القانون المرافق ، وذلك بقرار من
الوزير المختص بشئون التعليم العالى بناءً على طلب الكلية التكنولوجية أو المجمع
الטכנولوجي ، بعد أخذ رأى وزير المالية وموافقة مجلس الجامعة التكنولوجية التي ستنتقل
إليها التبعية .

وفي جميع الأحوال ، يتعين على الكلية أو المجمع التكنولوجي استيفاء الشروط
والمعايير التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي لنقل التبعية .

(المادة الثالثة)

يستمر أعضاء هيئة التدريس والعاملون بالمجمعات والكليات التكنولوجية التي يتم نقل تبعيتها إلى الجامعة التكنولوجية بذات أوضاعهم الوظيفية والمزايا التي كانوا يحصلون عليها قبل النقل .

(المادة الرابعة)

تسري على الجامعات التكنولوجية المنشأة طبقاً للقانون المرافق أحكام قانون حواجز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨
كما يسري على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام القانون المرافق أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦

(المادة الخامسة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق ، بناءً على عرض الوزير المختص بشئون التعليم العالي وبعدأخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٣ يونيو سنة ٢٠١٩ م) .

عبد الفتاح السيسى

قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

(الفصل الأول)

تعريفات

مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

قرین كل منها :

١ - **الجامعات التكنولوجية** : مؤسسات تعليمية تنتهج أسلوب التعليم والتدريب للطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وفق أفضل الممارسات من الناحيتين الأكademية والعملية ، مع التركيز على بناء وتطوير المهارات الفنية اللازمة للخريج بسوق العمل مباشرة .

٢ - **الوزير المختص** : الوزير المختص بشئون التعليم العالي .

(الفصل الثاني)

إنشاء الجامعات التكنولوجية

وأهدافها واحتياجاتها ، وأعضاء هيئة التدريس بها

مادة (٢) :

تُنشأ الجامعات التكنولوجية الآتية :

١ - جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية ، ومقرها محافظة القاهرة .

٢ - جامعة الدلتا التكنولوجية ، ومقرها مدينة قويسمة .

٣ - جامعة بنى سويف التكنولوجية ، ومقرها مدينة بنى سويف .

ويجوز إنشاء جامعات تكنولوجية أخرى بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، بناءً على عرض الوزير المختص ، وبعدأخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

وتُعد كل جامعة تكنولوجية هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي ، وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ، وتتبع الوزير المختص .

مادة (٣) :

تهدف الجامعات التكنولوجية إلى :

- ١ - استحداث مسار جديد متكامل للتعليم والتدريب التطبيقي والتكنولوجي ، وموازٍ لمسار التعليم الأكاديمي ، يحصل خريجوه على درجات جامعية في مراحل الدبلوم فوق المتوسط والبكالوريوس والدراسات العليا .
- ٢ - تطبيق التكنولوجيا واستغلالها لما فيه صالح المجتمع ، وتأهيل الخريجين من التعليم الثانوي العام والفنى لتلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية التقنية والتكنولوجية الازمة لمتطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، ودعم الصورة المجتمعية لهذا النوع من التعليم .
- ٣ - توفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة مناظرة لنظم الجودة العالمية ، وباها يسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية .
- ٤ - إعداد كوادر تتوافر لديهم القدرة على الاستمرار في التعلم ، والتحول المرن بين التخصصات الفرعية ، بالإضافة إلى إمكانية الالتحاق بسوق العمل والعودة إلى الدراسة بعد تلقي التدريب والممارسة العملية المناسبة .
- ٥ - التطوير المستمر للمناهج والخطط الدراسية لجميع المراحل والمستويات الدراسية فيما يتعلق بالتعليم التكنولوجي مواكبة التطورات السريعة في جميع الميادين العلمية .
- ٦ - تطوير علاقات الجامعات التكنولوجية العلمية والثقافية مع الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والعالمية ، من أجل تعزيز التعاون العلمي وتبادل الخبرات ، وباها يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية .
- ٧ - تقديم المساعدة الفنية والمشورة الإدارية في مجال التعليم الفني والتدريب .

مادة (٤) :

تبادر الجامعات التكنولوجية جميع الاختصاصات الالزمة لتحقيق أهدافها ، وعلى الأخص ما يأتى :

- ١ - تقديم البرامج الدراسية والتدريبية المحدثة ببراعة وجود نسب متوازنة من الدراسات التطبيقية والأكاديمية ، وإنشاء مراكز لخدمة المجتمع بالتركيز على التعلم عن طريق الأنشطة العملية وتطوير الجدارات والقدرات الفنية العملية للخريج ، مع إتقانه اللغة العربية واللغات الأجنبية ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة لضمان مواكبته للتطورات التكنولوجية المتسارعة ، والعمل على الحصول على اعتماد البرامج والشهادات من الجهة المختصة ومن الجهات الأجنبية التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ، وذلك من أجل رفع تنافسيتها خريجيها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية .
- ٢ - نشر الوعي بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني التكنولوجي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة ، وإقامة المؤتمرات والندوات وحملات التوعية ، وإصدار المجلات والمطبوعات والدوريات المتخصصة داخل مصر وخارجها .
- ٣ - إبرام البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالتعليم التكنولوجي والتدريب لتحقيق الاتصال وتبادل الخبرات والتوامة مع الجهات الداخلية والخارجية ، سواء كانت بحثية أو تمويلية أو علمية بعد الحصول على الموافقات الالزمة في هذا الشأن .
- ٤ - الاشتراك في عضوية المنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المهمة بالتعليم الفني ، والتدريب المهني التكنولوجي بعد استكمال الإجراءات الالزمة .

مادة (٥) :

يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونיהם بمحض عقود مؤقتة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة . وتنتهي مدة شغل تلك الوظائف بانتهاء المدة المحددة بتلك العقود ما لم يتم تجديدها .
وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون شروط وضوابط تجديد العقود ، وكذا القواعد التي يتم على أساسها تحديد المعاملة المالية .

(الفصل الثالث)

الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية

مادة (٦) :

تنح الجامعات التكنولوجية بناءً على اعتماد مجلس الجامعة ، الدرجات العلمية الآتية :

١ - الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويتحقق للحصول عليه الطالب الحاصل على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية بكافة تخصصاتها وأنواعها ، أو شهادة إقام مرحلة التعليم الثانوى العام أو ما يعادلها .

٢ - البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويتحقق للحصول عليه الطالب الحاصل على الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص ، أو ما يعادله من الشهادات الفنية .

٣ - الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويتحقق للحصول عليه الطالب الحاصل على درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص ، أو ما يعادلها من درجات البكالوريوس التقنية والتكنولوجية .

٤ - الدكتوراة المهنية في التكنولوجيا في التخصص :

يلتحق للحصول عليها الطالب الحاصل على درجة الماجستير المهني في التخصص ، أو ما يعادلها من درجات الماجستير التقنية والتكنولوجية .

ويحدد المجلس الأعلى للجامعات بناءً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي الاختبارات المؤهلة للقبول بالجامعات التكنولوجية ، ومتطلبات الدراسة لكل درجة علمية ، وجميع الأمور المتعلقة بالدراسة .

كما تمنح الجامعات التكنولوجية دبلومات ودراسات متخصصة تكنولوجية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجتمع المحلي بكل كلية ، وكذا دراسات حرة للتعليم المستمر وتغيير المسار والتدريب المهني في المجالات التخصصية للكليات الجامعية ، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

(الفصل الرابع)

مجالس الجامعات التكنولوجية وقياداتها

مادة (٧) :

يتولى المجلس الأعلى للجامعات وضع استراتيجية التعليم التكنولوجي ورسم السياسة العامة له والعمل على توجيهها وتنسيقها في إطار الاستراتيجية العامة للدولة بعدأخذ رأى المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

مادة (٨) :

يشكل للتعليم التكنولوجي مجلس أعلى ، برئاسة الوزير المختص أو من ينوبه ، وعضوية أمين المجلس الأعلى للجامعات ، ورؤساء الجامعات التكنولوجية ، وثلاثة أعضاء من ذوى الخبرة في المجالات التكنولوجية المختلفة يعينون لمدة سنتين بقرار من الوزير المختص بعدأخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات ، وممثل لكل من وزارات الدفاع ، الإنتاج الحربي ، التربية والتعليم الفني ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التجارة والصناعة ، القوى العاملة .

ويتولى أمانة المجلس أحد الأساتذة العاملين بالجامعات المصرية من ذوى الخبرة في المجالات التكنولوجية ، يعين بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد . وللمجلس أن يدعوه لحضور اجتماعاته من يراه من الخبراء دون أن يكون له صوت معدود .

مادة (٩) :

يتولى المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي معاونة المجلس الأعلى للجامعات في وضع السياسات العامة والمخطط التنفيذية المرتبطة بالتعليم التكنولوجي في إطار السياسة العامة للتعليم الجامعي ، وله على الأخص ما يأتي :

١ - وضع النظم العامة لتطوير الأداء في الجامعات التكنولوجية .

٢ - إعداد المخطط اللازم لتطوير التعليم التكنولوجي .

٣ - وضع الضوابط والأطر العامة التي تضمن التنسيق بين الجامعات التكنولوجية وتعاونها ، بما يضمن حسن استغلال مواردها وتنميتها .

٤ - إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتعليم التكنولوجي .

٥ - إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الوزير المختص أو رؤساء الجامعات التكنولوجية من الموضوعات التي تدخل في اختصاصاته .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة (١٠) :

ت تكون الجامعة التكنولوجية من عدد من الكليات والمعاهد التكنولوجية . ويكون إنشاء الكلية أو المعهد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي وأخذ رأى مجلس الجامعة .

مادة (١١) :

ت تكون كل كلية تكنولوجية أو معهد تكنولوجي من عدد من الأقسام ، يحدد بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض مجلس الجامعة ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

مادة (١٢) :

يتولى إدارة الجامعة التكنولوجية :

١ - مجلس الجامعة .

٢ - رئيس الجامعة .

ويتولى إدارة كل كلية أو معهد تكنولوجي تابع للجامعة :

١ - مجلس الكلية أو المعهد .

٢ - عميد الكلية أو المعهد .

كما يتولى إدارة كل قسم علمي من الأقسام التابعة للكليات أو المعاهد التكنولوجية :

١ - مجلس القسم .

٢ - رئيس مجلس القسم .

مادة (١٣) :

يشكل مجلس الجامعة التكنولوجية برئاسة رئيس الجامعة ، وعضوية كل من :

١ - نواب رئيس الجامعة .

٢ - عمداً الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة .

٣ - أمين عام الجامعة .

٤ - سبعة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى نظم التعليم التكنولوجي الحديثة ،

يتم تعيينهم بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة ، لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو من الخبراء وممثلى سوق العمل من يراه لحضور اجتماعاته دون أن

يكون له صوت معدود .

١٠ الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) في ٣ يونيو سنة ٢٠١٩

مادة (١٤) :

مجلس الجامعة التكنولوجية هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها ورسم السياسة العلمية والمالية والإدارية لها في حدود التشريعات القائمة ، وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق أهداف الجامعة .

مادة (١٥) :

يصدر بتعيين رئيس الجامعة التكنولوجية قرار من رئيس الجمهورية ، بناءً على عرض الوزير المختص ، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، فإذا لم تجدد مدة أو ترك رئاسة الجامعة عاد إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل توليه المنصب .
ويشترط فيمن يعين رئيساً للجامعة أن يكون مصرياً ، وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة (١٦) :

يتولى رئيس الجامعة التكنولوجية إدارة شؤونها العلمية والمالية والإدارية ، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير العمل بها ، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العلمية الخاصة بأهداف الجامعة ، وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة ، ويمثل الجامعة في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

مادة (١٧) :

يكون لرئيس الجامعة التكنولوجية نواب يصدر بتعيينهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة بعدأخذ رأي مجلس الجامعة ، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة (١٨) :

يشكل مجلس الكلية أو المعهد التكنولوجي برئاسة عميد الكلية أو المعهد

وعضوية كل من :

١ - وكلاء الكلية أو المعهد .

٢ - رؤساء الأقسام التابعة للكلية أو المعهد .

٣ - خمسة من أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التابعة للكلية يختارهم رئيس الجامعة التكنولوجية سنويًا بناءً على عرض عميد الكلية .

٤ - ثلاثة من ذوى الخبرة فى المجالات المتعلقة بعمل الكلية يعينهم رئيس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . وللمجلس أن يدعو من الخبراء وممثلى سوق العمل من يراه لحضور اجتماعاته دون أن يكون له صوت معدود .

مادة (١٩) :

يعين عميد الكلية التكنولوجية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة التكنولوجية ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة فى ضوء مشروع لتطوير الكلية التكنولوجية يتقدم به طالب الترشح . ويصدر بآلية تشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وإجراءات وشروط الترشح ومعايير المفاضلة قرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى . وفي حالة خلو الكلية التكنولوجية من الأساتذة ، لرئيس الجامعة التكنولوجية أن يندب أحد الأساتذة من الكليات التكنولوجية التابعة للجامعة أو أحد الأساتذة المساعدين من ذات الكلية للقيام بأعمال العميد ، وحال تعذر ذلك يجوز ندب أحد الأساتذة المتخصصين بإحدى الجامعات الأخرى للقيام بأعمال العميد .

وتجوز إقالة العميد من منصبه قبل نهاية مدة بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على طلب مجلس الجامعة التكنولوجية فى حالة إخلاله بواجباته الجامعية أو بمقتضيات مسئoliاته الوظيفية .

مادة (٢٠) :

يشكل مجلس القسم العلمى بالكلية أو المعهد التكنولوجى برئاسة رئيس مجلس القسم ،

وعضوية كل من :

- ١ - جميع الأساتذة ، والأساتذة المساعدين بالقسم .
 - ٢ - خمسة من المدرسين بالقسم على الأكثر ، يتناوبون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بالأقدمية فى وظيفة مدرس .
- وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز عدد المدرسين فى المجلس عدد باقى أعضاء هيئة التدريس فيه .

ماده (٢١) :

يعين رئيس مجلس القسم لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على عرض عميد الكلية التكنولوجية ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة في ضوء مشروع لتطوير القسم في جميع المجالات يتقدم به طالب الترشح . ويصدر آلية لتشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وإجراءات وشروط الترشح ومعايير المفاضلة قرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي . وفي حالة وجود أستاذ واحد بالقسم يتولى رئاسة مجلسه ، وفي حالة عدم وجود أستاذ بالقسم يتولى أقدم الأساتذة المساعدين فيه القيام بأعمال رئيس مجلسه ، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية التكنولوجية فيما عدا النظر في شؤون توظيف الأساتذة . وتحجوز إقالة رئيس مجلس القسم من منصبه قبل نهاية مدة بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على طلب مجلس الكلية التكنولوجية في حالة إخلاله بواجباته الجامعية أو بمقتضيات مسؤولياته الوظيفية .

(الفصل الخامس)

أحكام ختامية

ماده (٢٢) :

تضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون جميع الأحكام الازمة لتنفيذها ،
وعلى الأخص المسائل الآتية :

- ١ - نظام العمل بالجامعات التكنولوجية .
- ٢ - شؤون التعليم والطلاب .
- ٣ - شؤون الدراسات العليا .
- ٤ - الشؤون الفنية والمالية والإدارية .
- ٥ - تحديد المصاريف الدراسية ، وتحجوز تحديدها للطلاب الوافدين بإحدى العملات الأجنبية .
- ٦ - المعاملة المالية لشاغلي الوظائف الجامعية القيادية بالجامعات التكنولوجية .